محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2021] QIC (F) 5

لدى المحكمة المدنية والتجارية

لمركز قطر للمال

الدائرة الابتدائية

18 فبراير 2021

الدعوى رقم: 15 لعام 2020

جون آند ويدمان ذ.م.م

المدعية

و

(1) تريمو باركس ذ.م.م
(2) شركة طلال بن محمد للتجارة ذ.م.م
(3) شركة ليجر ذ.م.م
(4) شركة قطر للمستقبل لتطوير الأعمال (أدابيسك) ذ.م.م

المدعى عليهم

الأمر القضائي

(في ما يتعلق بلغة الدعاوى)

أعضاء هيئة المحكمة:
القاضي فرانسس كركهام
القاضي آرثر هاميلتون
القاضي رشيد العنزي

الأمر القضائي

1. قضت المحكمة بأنه يحق لكل طرف أن يرفع دعواه باللغة التي يختارها، سواء الإنجليزية أو العربية.

الأسباب

1. في سياق تبادل المذكرات بشأن طلب المدعى عليهم بالطعن في اختصاص المحكمة، قدم المدعى عليهم بعض الدفوع التي لا ترتبط مباشرة بهذا الطلب، لذا يتم البت فيهم حاليًا بشكل منفصل، وقد جاء من بين تلك الدفوع الدفع ببطلان الإجراءات نظرًا لاستخدام المدعية اللغة الإنجليزية في مرافعاتها وتقديمها المستندات بتلك اللغة.

2. بموجب المادة (9) من قانون مركز قطر للمال، كانت هذه المحكمة مخولة بأن تُعدّ وتُقدم إلى وزير الاقتصاد والمالية ما تراه مناسبًا من لوائح لتحقيق أهدافها ومساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء المهام المسندة إليها. وقد تمّ إعداد وتقديم لائحة بعنوان "الأنظمة والقواعد الإجرائية للمرافعات المدنية والتجارية لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال" ("القواعد")، والتي تمّ سنها من قبل الوزير في حينه.

3. تنص المادة (3-2) من القواعد على ما يلي:

> "من المتعارف عليه أن المحكمة هي محكمة قطرية. وبناءً عليه، ورغم أن الدعاوى التي تنظرها المحكمة ستتم عادة باللغة الإنجليزية، إلا أنه يجب على المحكمة إبداء احترام لائق لحقيقة أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة. ويحق للأطراف أمام المحكمة إجراء الدعاوى القضائية باللغة العربية إذا رغبوا في ذلك."

4. تنص تلك المادة بوضوح على أن الدعاوى المرفوعة أمام هذه المحكمة ستتم عادةً باللغة الإنجليزية ولكن يحق للأطراف أمام المحكمة إجراء الدعاوى القضائية باللغة العربية إذا رغبوا في ذلك. وتنص هذه المادة في المقام الأول على أن يستخدم كلا الطرفين أو جميع الأطراف نفس اللغة (الإنجليزية أو العربية)، ولكن يحق لكل طرف على حدة أن يجري دعواه بإحدى هاتين اللغتين حسب اختياره. وبالتالي، يجوز للمدعية، على سبيل المثال في هذه الدعوى، أن تجري دعواها، إن أرادت، باللغة الإنجليزية وللمدعى عليهم إجراء دعواهم، إن أرادوا، باللغة العربية.

5. قد يؤدي استخدام أكثر من لغة إلى إطالة الدعاوى، إلى حد ما، ولكن ذلك ناشئ عن ممارسة الأطراف لحقوقهم الممنوحة بموجب القواعد. لا يتحمل الأطراف أي تكلفة إضافية (باستثناء ما قد يترتب على إطالة الدعوى) إذ تتحمل المحكمة حاليًا مسؤولية ترجمة المستندات وتوفير مترجمين فوريين في أي جلسات استماع شفوية.

6. هذه المحكمة هي محكمة قطرية، وفق ما نصت عليه القاعدة (3-2). ولذا تم تفويضها حسب الأصول من قبل المُشرّع للسماح بإقامة الدعاوى أمامها باللغة الإنجليزية، مع مراعاة حق الأطراف، إذا رغبوا، في إجراء الدعاوى باللغة العربية. وبناءً عليه، لا يوجد أساس لزعم المدعى عليهم بأن المدعية قد انتهكت النظام العام بتقديم دعواها ومتابعتها باللغة الإنجليزية، وبالتالي لا يوجد أي بطلان بسبب تصرفها على ذلك النحو، لذا من المناسب إصدار الأمر المنصوص عليه أعلاه لأغراض أي دعاوى تقام في المستقبل في هذه القضية.

7. أثار المدعى عليهم أيضًا بعض المسائل الأخرى، بما فيها ما إذا كان يمكن استخدام مستندات أخرى بغير شكلها الأصلي في الدعاوى. من الأفضل التعامل مع هذه المسائل بعد أن يقدم المدعى عليهم دفاعهم أو دفوعهم وتتاح للمدعية فرصة الرد عليها. وسيتم التعامل مع تلك المسائل من خلال توجيهات إجرائية في الوقت المناسب.

بهذا أمرت المحكمة،

القاضي آرثر هاميلتون